

نحى الحسين للهك مسكرى المحمكة للدرولة الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجاسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٧

قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٥٧)

ويقرأ مع قانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣ المشار

اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تلغى المادة الخامسة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

٥ - يحق لكل شركة تجارية او صناعية او مالية مؤلفة في اية بلاد اخرى ومسجلة في المملكة الاردنية

الهاشمية ان تخرز وتملك وتتصرف - بقرار من مجلس الوزراء - داخل المدن والقرى فيما تحتاج اليه من

الاموال غير المنقولة بالقدر الضروري لأعمالها على ان لا يكون احراز هذه الاموال غير المنقولة

لمجرد الاحراز او الاتجار بها .

المادة ٣ - تلغى المادة الثامنة من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بما يلي :-

٨ - أ - بالرغم مما ورد في المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون الاصيلي يحق للجمعيات والشركات والمؤسسات الخيرية والهيئات الدينية الاردنية ولأية شركة تجارية او صناعية او مالية مؤلفة في اية بلاد اخرى ومسجلة في المملكة الاردنية الهاشمية ولاية جمعية خيرية او هيئة دينية مؤلفة في اية بلاد غير المملكة الاردنية الهاشمية معتبرة شخصا معنويا بمقتضى قانون البلاد التي تأسست فيها وسجلت في المملكة الاردنية الهاشمية ان تحرز وتصرف وتملك بقرار من مجلس الوزراء خارج المدن والقرى فيها تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة بالقدر الضروري لاعمالها اذا كانت المصلحة العامة تقضي بذلك على ان لا يكون احراز هذه الاموال غير المنقولة لمجرد الاحراز او الاتجار بها .

ب - اما الاراضي التي تصرف بها المؤسسات الخيرية والهيئات الدينية الاردنية او المؤلفة في اية بلاد اخرى قبل نفاذ هذا القانون فيالامكان تسجيلها باسمها

واما اراضي الحكومة المؤجرة للمؤسسات والهيئات المذكورة قبل العمل بهذا القانون فلمجلس الوزراء ان ينظر بأمر اعادة تأجيرها عند انتهاء مدتها للمدة التي يراها مناسبة او تفويضها اذا رأى أن المصلحة العامة تقضي بذلك .

ج - مجلس الوزراء هو الذي يفصل في الامور المبينة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ والفقرة (آ) من هذه المادة ويعتبر قراره بشأنها نهائيا .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيلي بأضافة الفقرة الشرطية التالية اليها :-

« على ان لا يشمل ذلك الاموال غير المنقولة التي تملكها او تصرفت بها الشركات والجمعيات والهيئات المذكورة قبل نفاذ هذا القانون » .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٦/١٢/٢٠

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء

سليمان النابلسي

وزير العدلية

شفيق ارشيدات

وزير المالية

صلاح طوقان